



قال ناشطون سوريون إن أكثر من مائة شخص لقوا حتفهم برصاص الأمن أمس الثلاثاء، معظمهم في حمص وحماة، في حين أكدت الأمم المتحدة أن عدد القتلى منذ بدء الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية قبل نحو عام تجاوز 7500 شخص.

وأوضحت لجان التنسيق المحلية أن 104 أشخاص قتلوا أمس بينهم 65 على الأقل في حمص حيث واصلت قوات الجيش النظامي قصف أحياء بابا عمرو والحامدية والخالدية وكرم الزيتون.

وقد أظهر شريط بثه ناشطون على الإنترنت ما قالوا إنه ضحايا قصف بقذائف الهاون على حي باب السباع بـحمص. كما بث ناشطون شريطا يظهر عملية انتشار طفل من تحت الأنقاض في حي بابا عمرو في حمص. وقال الطبيب الذي أشرف على علاجه إن الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وتعرض لصدمة نفسية جراء سقوط القذائف على البيت الذي كان في داخله.

من جهة أخرى أكد ناشطون أن قوات الأمن قتلت 32 شخصا في قرية حلفايا بمحافظة حماة بوسط سوريا. وقال الناشط محمد حمادي عبر الهاتف من حماة إن عشرات الأشخاص أصيبوا في حلفايا وإن بعضهم في حالة حرجة.

بموازاة ذلك قصفت قوات الجيش النظامي السوري مدينة البوكمال بمحافظة دير الزور الليلة الماضية. كما تعرضت مدينة سمرمين بمحافظة إدلب لقصف مدفعي تسبب في تدمير جانب من السوق الرئيسية واشتعلت النار في سيارات ومنازل، بالتزامن مع تشديد الجيش السوري حصاره على بلدة جرجناز الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية في البلدة.

وفي تطور آخر اجتاح أكثر من ألفين من القوات السورية ومن يطلق عليهم الشبيحة قرية العبادة بريف دمشق وشنوا حملة دهم بالقرية.

أما في حلب فقد اقتحم -بحسب الهيئة العامة- أكثر من ألف عنصر من الأمن والشبيحة بسلاحهم الكامل كليات الكهرباء وطب الأسنان والمعلوماتية في جامعة حلب، تحت رصاص عشوائي وحملة دهم واعتقالات في الكليات وانتشار لعناصر الأمن في ساحة الجامعة بعد خروج مظاهرات في هذه الكليات.

تزايد القتلى

وفي نيويورك، قال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية لين باسكو إن عدد من لقوا مصرعهم منذ أن بدأت

السلطات السورية حملتها لقمع الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية قبل نحو عام يتجاوز 7500 شخص.

وأضاف في جلسة إحاطة أمام مجلس الأمن بشأن الوضع في الشرق الأوسط أن نحو مائة من المدنيين يلقون مصرعهم يوميا وفق تقارير موثوق بها.

وأوضح أن "الأمم المتحدة فشلت في مهمتها المتمثلة بوضع حد للمجزرة"، وأن هذا الفشل "يبدو أنه شجع النظام (السوري) على الاعتقاد بأنه لا يخضع للعقاب".

ولم تعد الأمم المتحدة تعطي حصيلة رسمية محددة للقمع في سوريا منذ نهاية يناير/ كانون الثاني بسبب عدم تمكنها من جمع معلومات ذات مصداقية.

ويأمل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إرسال المسؤولية عن الشؤون الإنسانية فالييري أموس إلى سوريا في أسرع وقت لتقييم الوضع الإنساني لكن الأخيرة لم تحصل بعد على موافقة السلطات السورية.

وأعلنت وزارة الخارجية الفرنسية الثلاثاء أن مجلس الأمن الدولي تسلم مشروع قرار جديدا يسعى لوقف إنساني لإطلاق النار في سوريا.

وحتى الآن، عرقلت الصين وروسيا كل المساعي العربية والغربية لتبني مجلس الأمن قرارات تدين القمع الذي يمارسه النظام السوري. واستخدم البلدان الفيتو في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول والرابع من فبراير/شباط ضد مشروع قرارين بهذا الخصوص.